قراءة في المصطلح النحويّ العربيّ

أ. د. عبدالحميد النوري عبدالواحد

ملخّص :

توافقا مع ما جاء في نصّ العنوان، نروم في هذا البحث أن نتتبع حال المصطلح النحويّ من خلال ما جاء في النصوص النحويّة القديمة، ولاسيّما النصوص المؤسّسة منها، إذ هي تحتلّ قيمة كبيرة، من حيث كونها مشبّعة بأبعاد معرفيّة ونظريّة هي بحاجة إلى معرفة واستكشاف، هذا فضلا عن كون هذه النصوص تتّسم بمنهج في الدرس والتأليف مكّن النحاة القدامى من دراسة اللغة العربيّة وتحليلها ووصفها لاستنباط القوانين والأحكام النحويّة والصرفيّة. ولهذا الغرض فقد توسل النحاة في وضع مصنفاتهم بضبط جملة كبيرة من المصطلحات القائمة على عدد هائل من المفاهيم اللغويّة.

توطئة :

إنّ القراءة التي نروم تحقيقها في هذا البحث هي مقاربة لسانيّة للنصوص المشار إليها، ونظرا إلى كثرة هذه النصوص وتنوّعها، ونظرا إلى الحيز الزمانيّ والمكانيّ الممتدّ على عدّة قرون من الزمان وعلى جغرافيّة واسعة، فلن نختار نصوصا بعينها، وإنّما سوف نتتبّع المصطلح حيث وجد لأنّه يتّسم بكثير من الثبات، ومجال تغييره ضئيل.

إن قراءة هذه النصوص وبالنظر إلى عمقها وصعوبتها ليس من السهل أن نقرأها في دائرة المعارف التي كتبت في نطاقها، أي في نطاق ثقافة القرنين الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع للهجرة وما تلاها، لأن هذه القراءة بهذه الشاكلة لن تكون إلا اجترارا للمادة نفسها. ولا غرو في أن هؤلاء النحاة المتقدّمين منهم والمتأخّرين على درجة عالية من النباهة ومن القدرة العجيبة على فهم اللغة العربيّة والنجاح في تحقيق ما يصبون إليه من تحليل اللغة في جميع مستوياتها، والكشف عن خباياها والكثير من أسرارها، إذ لم يدّخر هؤلاء جهدا في الاستفادة من كلّ معارف عصرهم، سواء فيما يتعلق بالفقه أو الفلسفة والمنطق أو بقيّة العلوم. ولا عيب في اعتقادي من أن نقرأ هذه النصوص في يومنا هذا مستفيدين نحن أيضا من علوم عصرنا وهي كثيرة لا محالة، منها ما يمسّ اللغة مباشرة أو غير مباشرة، بدءاً باللسانيّات والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وانتهاء بالعلوم التطبيقيّة والصحيحة، مثل الفيزياء والطبّ وتشريح الأعصاب والرياضيات.

إن المراهنة في مقاربة هذه النصوص وقراءتها تملي علينا أن نفهم هذه النصوص الفهم الجيّد، وأن نمارسها ممارسة جيّدة، وأن نستكشف من خلالها الخلفيات النظريّة والمعرفيّة الكامنة وراءها، وندرك حقيقة المنهج المتّبع في المستويات اللغويّة جميعها: الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والدلاليّة، وأن ندرك حقيقة المصطلح في ضبطه وتعريفه ونشأته وتطوّره. والمصطلح باعتباره مدخلا لسانيّا إلى هذه النصوص يعكس لا محالة أبعادا معرفيّة

وثقافيّة وتاريخيّة لا تخفى، ومن هنا يكون المصطلح والمفهوم المشبّع به مدخلا لفهم هذه النصوص ومقاربتها.

المصطلح والمصطلحيّة :

لقد بات المصلح اليوم علما قائما بذاته، من شأنه أن ينظر في المصطلحات التقنيّة، سواء تعلّق الأمر بالجوانب النظريّة فيما يخصّ ضبط المتصوّرات أو المفاهيم، وضبط المنهج وتحديد طبيعة المصطلح في حدّ ذاته، أو تعلّق الأمر بالجوانب الإجرائيّة الخاصّة بكل مجال من مجالات العلم أو المعرفة. والعلم الذي يهتمّ بالمصطلح يُطلق عليه المصطلحيّة the terminology والمصطلحيّة هي مجموع الكلمات التقنية التي تشغل مجالا واحدا مختصّا من نشاطات الإنسان، في أيّ ميدان من ميادين العلم أو الفنون أو التكنولوجيا. هي علم يهتمّ بدراسة الجوانب النظريّة لتسمية الأشياء والمفاهيم. ولقد قاد هذا الأمر إلى التمييز الواضح بين اللفظ والمفهوم [١]، أو بالأحرى بين اللفظ والمفهوم والمتصوّر [٢]. وأمّا اللفظ the term فهو الكلمة المفردة التي تنتمي إلى عالم اللغة المستعملة من قبل الأفراد في المجموعة اللسانيّة الواحدة، وإن اكتسب دلالة خاصة هي الدلالة الاصطلاحيّة مقارنة بدلالة الكلمة العاديّة. وأمّا المفهوم the notion فهو الجانب المتعلّق بالدلالة بالنظر إلى ما تحصل الفائدة منه في حالة استعمال اللفظ نطقا أو كتابة أو تلقّيا. وإذا كانت

(١) ويكيبيديا الحرة (النسخة الفرنسيّة): "المصطلحيّة"

(٢) هنري بيجوان وفيليب توارون: المعنى في علم المصطلحات ص ٣٠/٢٩

الكلمة أو بالأحرى الدليل اللسانيّ في عرف اللسانيّين هو تلاحم بين الدال والمدلول، فإنّ المصطلح هو تلاحم بين الرمز الصوتيّ المنطوق أو المكتوب والمفهوم الحاصل أو المتولّد منه. وأما المتصور the concept وإن التبس بالمفهوم فهو ما يحصل في الذهن بالنظر إلى ما يفيده في مجال الاختصاص. وللمقارنة بين الكلمة العاديّة والمصطلح يرى بعض علماء الاصطلاح أنهما شيئان مختلفان، ولكنّهما لا يبلغان درجة التقابل أو التضادّ، لأنّهما قد يشتركان حسب طبيعة الدراسة في الجانب اللفظيّ والمدلول والمرجع، فضلا عن المتصوّر الذي نجده في المصطلح والذي يوحي بالدلالة الاصطلاحيّة. ويرى هنري بيجوان وفيليب تواورن أنّ "دلالة المصطلح تكون مرتبطة قبل كلّ شيء بالمحيط التداوليّ التواصليّ .. في حين أنّ دلالة الكلمة تتوقّف إلى حدّ كبير على المحيط اللغويّ" (١). ويُعرَف المصطلح مثلما تعرف الكلمة بجملة من السمات اللسانيّة، وإن كان ضبطها ليس سهلا في كلّ الحالات. والصعوبة ليست متأتيّة من التمييز بين هذه السمات بقدر ما هي متأتّية من صعوبة دراسة الجوانب الدلاليّة، لأنّ المصطلح قد يكون في الأصل كلمة عاديّة، وبضرب من التوسّع أو التضييق أو الانزياح الدلاليّ تغدو هذه الكلمة مصطلحا قائم الذات منتميا إلى مجال معيّن. ومثلما يمكن للكلمة العاديّة أن تصبح مصطلحا يمكن للمصطلح أن يتحوّل إلى كلمة عاديّة، وذلك بفقدانه معناه الاصطلاحي، فيغدو شبه مصطلح شائع على الألسن أو كلمة عاديّة تكتسب دلالتها من المعجم.

(١) المرجع نفسه ص ٢٤

المصطلح في بعده التاريخيّ:

نحن لا نريد في هذا الشأن أن نهتمّ بأمر المصطلح في واقعنا اليوم، وما يترتّب عليه من مشاكل لسانيّة وتقنيّة، وذلك فيما يتعلق بضبطه وتحديده ومحاولة توحيده، أو بالقضاء على الفوضى الاصطلاحيّة الشائعة، وإرساء منهج واضح يتعلّق بوضع المصطلح ونقله من لغة إلى أخرى، وإنّما نحن نريد أن نعالج في هذا المضمار قضية المصطلح النحويّ القديم على وجه الدقّة، وإن كانت عبارة القديم في هذا المجال لا معنى لها لأنّ هذا المصطلح ما زال يتمتّع بكلّ قيمته، وهو ما زال شائعا إلى يومنا هذا في استعمالاتنا المختلفة، هو شائع في الدرس النحويّ الحديث، وتدريس النحو في كافة مؤسساتنا التعليميّة في مختلف البلدان العربيّة.

وقضية المصطلح والاصطلاح ليست غريبة عن واقع تفكيرنا القديم وتراثنا العلميّ المعرفيّ، وهي ليست قضية جديدة البتّة. وللتدليل على هذا يكفي أن نشير إلى أنّ كلّ المجالات العلميّة والمعرفيّة القديمة تزخر بالمصطلحات، وأن الكثير من العلماء قد عرفوا الكثير من المصطلحات إبداعا واستعمالا، وأنّ الكثير من المصنّفين قد صنّفوا آثارا تتناول المصطلحات بالتعريفات وضبط المفاهيم المتعلّقة بها، وفي هذا الصدد يكفي أن نشير وعلى سبيل المثال إلى كتب من نحو كشّاف اصطلاحات الفنون للتهانويّ، ومعجم التعريفات لعلي الجرجانيّ، ومفاتيح العلوم للخوارزميّ وغيرها.

والمصطلح عند القدامى هو أداة بحث لأهل الصناعة الواحدة، وهو مفتاح العلوم بفضله نلج إلى المجالات العلميّة والمعرفيّة المختلفة. ولا يخفى أنّ من شروط المصطلح أن يكون دقيقا واضحا، معبّرا التعبير الحسن في نقل المفاهيم الكامنة وراءه، وهو لا بدّ أن يستجيب لمتطلّبات اللغة وجماليتها. وقد يرجع في الكثير من حالاته إلى مسألة ذوق أيضا في انتقاء اللفظة المعبّرة السليمة، وهذا يتطلّب من واضع المصطلح، وبلا شكّ ثقافة، وعلما واسعين وإلماما جيّدا لا بتفاصيل الاختصاص وحده، وإنّما بدقائق اللغة في حدّ ذاتها. ويجب على المصطلح أن يكون له من القدرة على أن يستحضر المتصوّر المقصود، وذلك عبر اللفظ المنتقى.

والاهتمام بالمصطلح ليس ترفا فكريّا ولا موضوعا مستقلّا بنفسه، وإنّما هو يستعمل للضرورة، وممّا تدعو إليه الحاجة، وخاصّة في بداية التأسيس المعرفيّ، من نحو بداية التأسيس للنحو العربيّ. ونحن نستحضر في هذا الشأن الخليل بن أحمد وسيبويه اللذين يرجع إليهما الفضل في وضع أغلب أو جلّ مصطلحات النحو، والتي ظلّت صالحة في معظمها إلى يومنا هذا.

لقد وصلَنا المصطلح النحويّ شبه مكتمل وهو على غاية من الوضوح، وهو ينمّ عن قدرة فائقة في حصر المفاهيم وضبطها، وذلك بضروب لا تخفى من التوسّع الدلاليّ، والانزياح المعنويّ، والاشتقاق والتوليد، واستغلال المترادف والمشترك اللفظيّ. ولا يخفى أنّ في الآثار النحوية بدءا بكتاب سيبويه نجد تعريفات

وتوضيحات كثيرة بشأن الكثير من المصطلحات، وإن اختلف المصطلح أحيانا من نحويّ إلى آخر، أو من مذهب إلى آخر، وقد يلاقي المصطلح في تاريخ نشأته وتطوّره نقاشات مستفيضة تعالج أمره وتحسّن من صياغته وأدائه، وتعمل على استبداله بغيره، وتبيان الخلل أو الضعف القائم فيه، سواء فيما يتعلق بصياغته أو في تعبيره عن المفهوم الملازم له [(١)].

وبالرغم من هذا الجهد الجبّار المبذول في إرساء مصطلح النحو الذي لا ينكره إلّا جاحد، نحاول من خلال هذه الدراسة، ومن خلال القراءة التي ندّعيها ألّا نقف عند حدود التنويه بهذا الإبداع الخلّاق، وإنّما سوف نحاول أن نقف على حقيقة هذا المصطلح، وما يشوبه من وهن أو ضعف في الكثير من حالاته، وذلك لا بغاية النقد أو الانتقاد أو التنقيص من شأنه، وإنّما بغاية الدعوة إلى مزيد بلورته، وإيجاد مصطلحات جديدة قد نستعيض بها عن الكثير من المصطلحات القديمة الشائعة، وذلك تطويرا للعلم والمعرفة، بالاستفادة من مناهج حديثة قد تسهّل علينا فهم مسائل النحو والصرف وكلّ ما يتعلق بهما، وباللغة عموما.

من سمات المصطلح النحويّ القديم :

للمصطلح النحويّ سمات ليس من الصعب أن نقف عليها، وهي تبرز هويّته، وتوحي بطبيعته وبتطوّره الدائم الذي لا ينقطع،

(١) يمكن الإشارة في هذا المضمار إلى كتاب إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطَلْيوسي، وإلى كتاب الإيضاح في علل النحو للزجّاجيّ.

مثله في ذلك مثل كلّ المصطلحات في المجالات المعرفيّة والعلميّة الأخرى. ولا يخفى أن المصطلح النحويّ سبق أن نشأ ولاقى تعديلات جمّة ذات بال كي يصل إلينا، ويستوي على الهيئة التي هو عليها. والمصطلح عموما في حياته ونموّه غير قابل للجمود والاستكانة، وهو يطمح باستمرار إلى أن يعبّر التعبير الأمثل عن المفاهيم المتعلّقة به.

ومن سمات المصطلح النحويّ العربيّ القديم أنّه مصطلح متأصّل في تربته، وهذا قد يفنّد المزاعم القائلة بأن مقوّمات النحو الأساسيّة في العربية قد ترجع إلى اليونان أو السريان أو الهنود، وليس للعرب فضل في إنشائها وابتكارها. ولتفنيد هذا الرأي نقول: لو كان النحو العربيّ نحوا متأثرا بأنحاء أجنبيّة أخرى لظهر هذا، وبما لا يدعو إلى الشكّ في وضع المصطلح، ولكنّا رأينا المصطلحات المعرّبة الدخيلة جزءا قائما في الجهاز الاصطلاحيّ النحويّ القديم، وذلك على غرار ما نجده في الفلسفة والمنطق والكثير من العلوم الأخرى، كالطبّ والهندسة والكيمياء والصيدلة وغيرها.

ولا فائدة من نكران أن المصطلح النحويّ مصطلح أصيل نشأ في تربة عربيّة، والدليل على هذا طبيعة المصطلح في حدّ ذاته، إذ هو قائم على الاشتقاق والتوليد، وعلى التحوّل أو الانزياح الدلاليّ، ويكفي أن نتأمّل قليلا في هذا المصطلح ليتبيّن لنا أنه قائم على أصول عربيّة، إذ تكثر فيه المصادر مثل الابتداء والإبدال والقلب والتمييز والإسناد، وهو قائم أيضا على بقية المشتقات

مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وذلك من نحو قولنا فاعل واسم الفاعل ونائب الفاعل واسم المفعول والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله.

بيد أنّ النحو والمصطلح النحويّ، وإن كان لا بدّ له من تأثير خارجيّ، فهو قد تأثّر لا محالة بالشريعة الإسلاميّة والفقه، والشريعة والفقه لا يشكّ أحد في كون أصولهما عربيّة لأنهما نشآ في تربة عربيّة، ومع ولادة الدولة الإسلاميّة. وإكساب الكلمة العربيّة دلالة اصطلاحيّة أو شبه اصطلاحيّة هي السمة المشتركة بين النحو والفقه. والشريعة كما لا يخفى تعجّ بالمصطلحات ذات الأصول العربيّة، وهي ما يطلق عليه الألفاظ الإسلامية، من نحو الصوم والصلاة والحجّ والزكاة والفسق وغيرها، وقد تحوّلت دلالاتها من دلالات لغويّة عامّة إلى دلالات خاصّة. وكذلك الشأن بالنسبة إلى النحو لأنّه ليس بمنأى عن هذا التحوّل. ومن هذه المصطلحات وعلى سبيل الذكر لا الحصر النحو والتصريف والإعراب والبيان والبناء والفعل والفاعل والمفعول والحركة والسكون والنقل والحذف والإضمار والمضارعة، ممّا يشتمل عليه النحو والصرف والأصوات والبلاغة وكلّ مجالات اللغة بلا استثناء، بل نحن لا نكاد نجد مصطلحا واحدا ليس له دلالة لفظيّة شائعة في لغة العرب.

ومن سمات هذا التقارب بين النحو والفقه وعلوم أخرى الاشتراك الاصطلاحيّ في الكثير من المصطلحات، وإن اختلفت مضامينها أو المفاهيم المنطوية عليها، وذلك من نحو الأصل الذي نجده في النحو والشرع وأصول الفقه. والأصل في اللغة

"عبارة عمّا يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره" [١]. وهو في الشرع "عبارة عمّا يُبنى عليه غيره ولا يبنى هو على غيره" [٢]. وهو في أصول الفقه "العلم بالقواعد التي يُتوصّل بها إلى الفقه" [٣]. وله في النحو دلالات كثيرة سوف نعود إليها لاحقا. وقياسا على الأصل نجد مصطلحات أخرى مشتركة، وذلك من نحو مصطلح الإضمار الذي نجده في النحو والعروض، إذ الإضمار لغة هو "إسقاط الشيء لا معنًى" أو "ترك الشيء مع بقاء أثره" [٤]، وفي النحو هو حلول الضمير عوض الظاهر، وذلك من باب التقدير، مع اختلاف أنواع الضمائر. والإضمار في العروض هو "إسكان الحرف الثاني من "مُتفاعلن" التي تصبح "مُتْفاعلن" التي تتحوّل إلى "مُسْتفعلن" [٥]، وكذلك يقال في مصطلحات كثيرة مثل الحذف والنقل والجزء والمركب والجزئي والكليّ والحركة والوقف وغيرها. فهي مصطلحات واحدة ودلالاتها مختلفة بالنظر إلى المجال المعرفيّ أو العلميّ الذي تنتمي إليه.

إن سمات المصطلح النحويّ العربيّ القديم عموما لا تحمل في مجملها محمل الإيجاب دائما وأبدا، وإنّما قد تشوبها نقائص أو ثغرات جدير بنا أن نشير إليها في دعوة إلى ثملها وإصلاح ما يمكن إصلاحه منها.

(١) الجرجانيّ: كتاب التعريفات ص ٢٦
(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها
(٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها
(٤) المرجع نفسه ص ٢٧
(٥) المرجع نفسه والصفحة نفسها

من عيوب المصطلح النحويّ العربيّ القديم :

إنّ المصطلح النحويّ، إن بدا مكتملا، هو مثل غيره من بقيّة المصطلحات الأخرى، في المجالات الأخرى، قد يعاني صعوبات جمّة في التعبير عن جملة المفاهيم التي يريد التعبير عنها، وهذا يمسّ وبلا شك، المصطلح القديم مثلما يمسّ المصطلح الحديث.

والعلاقة بين اللفظ، أي الاسم الاصطلاحي الذي قد يضعه شخص مفرد أو جمع، والمدلول الحامل للمتصوّر والأبعاد العلميّة أو المعرفيّة الدقيقة، هي علاقة توافقيّة اصطلاحيّة وليست علاقة اعتباطيّة، لأنها تفرز دلالة واضحة، وإن كان وضوحها رهين فهم مجال الاختصاص ودقائقه. لهذا كان المصطلح أداة لا بد من حسن صياغتها، وهو ناقل لمعنى، ولا بدّ من التحرّي في إيراد هذا المعنى، وهو حسن ذوق أيضا. لهذا يجب على واضع المصطلح أن يكون مرهفا في انتقاء هذا اللفظ أو ذاك.

وفي هذا التصوّر للمسائل المطروحة نودّ أن نشير إلى بعض ما يشين المصطلح النحويّ في اعتقادنا، ولنا أن نجمل هذه الهنات أو المآخذ في السمات التالية.

١- الفوضى الاصطلاحيّة :

إن تزاحم مسائل العلم، وكثرة الأئمّة والعلماء، وكثرة المذاهب أو المدارس، من شأنها أن توجد مصطلحات كثيرة ومختلفة إن كثيرا أو قليلا. ولا عجب من أنّ ابن خلدون في رصده لظواهر التعليم في عصره يشير إلى بعض مفاسده، وهو

يرى في كثرة المتون والشروح، وكثرة المصطلحات، أن العلم واحد في نفسه والاصطلاحات كثيرة. ولقد كثرت هذه المصطلحات النحويّة الدالة على مفهوم واحد تقريبا في بداية التأسيس خاصّة، ولا عجب في هذا، لأنّ المصطلح لا بدّ له من فترة زمنيّة كي يستقرّ، ويكون قادرا على إزاحة الاستعمالات الأخرى.

وهذا الاختلاف الاصطلاحي قد لا نجده عند قوم وآخرين من قبيل ما حصل بين البصريين والكوفيين، وإنما قد نجده عند نحاة ينتسبون إلى مذهب واحد مثل الحديث عن أهل البصرة، بل قد نجده في حالات كثيرة عند النحويّ الواحد من نحو ما نجده عند سيبويه مثلا.

ومن هذه الأمثلة الشائعة نذكر وعلى سبيل المثال مصطلحات تحمل المفهوم نفسه، من قبيل الإدغام والإدّغام، والبدل والإبدال، والأدوات والحروف، والنفي والجحد، والخفض والجرّ، والمكنّى والضمير، وهذا ما هو شائع في المذهبين البصريّ والكوفيّ [1]. وقد نجد هذا الاختلاف عند العالم الواحد على ما ذكرنا، وذلك من نحو ما يستعمله سيبويه في إطلاقه على أسماء الأفعال حروفا، وعلى الحال صفة أو خبرا، وعلى النعت

(١) انظر في هذا الصدد إلى كتب الخلاف النحويّ، وانظر الخلاف بين النحويين للسيّد رزق الطويل ص ٢٣٦ وما بعدها.

صفة، وعلى المقصور منقوصا، وعلى اسم الآلة ما يعالج به، وقس على ذلك [١].

هذه الفوضى الاصطلاحيّة، إن صحّت التسمية هي في الحقيقة ظاهرة طبيعيّة تكون في بداية النشأة والتأسيس خاصّة، لأنّها تكون نتاج إرهاصات معرفيّة واجتهادات فرديّة، هي بحاجة إلى الكثير من التعديل والتدقيق. وقد يتطلّب المصطلح زمنا طويلا ليستقرّ على حالة ليست بالضرورة حالة دائمة، وذلك بغاية بلورة المفهوم وإضفاء الوضوح اللازم عليه.

٢ – اللّبس الاصطلاحيّ:

بالنظر إلى كون المصطلح لا بدّ أن يكون واضحا، لا يجب أن يعتريه أيّ لبس. واللبس من شأنه أن يؤدّي إلى الغموض، غموض المفهوم أوّلا، وغموض المصطلح ثانيا.

واللبس الاصطلاحيّ في النحو العربيّ موجود، وهو يعايش قضايا النحو والصرف، وإذا كان من شأن السياق والاستعمال إزاحة هذا اللبس والظفر بالمفهوم المقصود، فإن هذا قد يسهّل على المتمرّس بالنصوص النحويّة، ولكنّه قد يعسر كثيرا على المتعلّم.

ومن أمثلة هذا اللبس الاصطلاحيّ نذكر مصطلحات من نحو المفرد والمركّب، والمفرد والجملة، والمفرد والجمع، والمعنى المفرد والمعنى المركّب والمعنى الجزئيّ. وفي هذا الباب يكفي

(١) أحمد عبد العظيم عبد الغنيّ: المصطلح النحويّ ص ص ٦/٥

أن نشير إلى مثال الفعل في أبعاده الإفراديّة والتركيبيّة. والسؤال الذي أقدم على طرحه كثير من النحاة: هل أن الفعل مفرد أو مركّب؟ وذلك انطلاقا من أن المركّب هو "ما دلّ جزؤه على جزء معناه" بعبارة الأستراباذي [1]. وبالنظر إلى أن الفعل لا يتحقق إلا بفاعله، إذ لا بدّ لكلّ فعل من فاعل، فهو مركّب لا محالة. والفاعل بهذا المعنى، وبعبارة ابن يعيش، وإن كان من باب الاستتار، فهو "يتنزّل منزلة الجزء من الفعل .. وهو شديد الاتّصال به إلى درجة الامتزاج"[2]. وهذا الالتباس الحاصل بشأن الفعل، ومن باب تصوّر المسائل تصوّرا آخر، يمكن اعتباره مفردا ومركّبا في الآن نفسه، وتركيبه يُقرأ بقراءتين مختلفتين، وذلك بالنظر إلى التصوّر التالي:

- بالنظر إليه محايدا أي غير متصرّف، وذلك بكونه كلمة أو وحدة معجميّة، تنتمي إلى الرصيد المعجميّ للعربيّة، وبالتالي فهو كلمة مفردة.

- بالنظر إليه فعلا متصرّفا، أي هو بالضرورة متكوّن من فعل وفاعل، وإن كان الفاعل في عداد الاستتار.

- بالنظر إليه جملة أو تركيبا إسناديّا، لأن بالضرورة إذا ما تحقّق الفعل والفاعل، أو المسند والمسند إليه في التركيب فهو جملة.

(١) الأستراباذي: شرح الكافية ج ١ ص ٢٦

(٢) ابن يعيش: شرح المفصّل ج ٧ ص ٨

ومن باب الالتباس أو الغموض أيضا نورد مثال مصطلح الأصل، وإذا ما أردنا أن نعرف ما الأصل في النحو؟ ولا يعجزنا في هذا المضمار أن نجيب بأنّ الأصل هو ما جاء مقابلا للفرع، والأصل هو الثلاثيّ والرباعيّ والخماسيّ من الكلمات، والأصل هو الحروف الأصول، والأصل في الصرف خاصّة هو الأصل الافتراضيّ أي ما يُفترض أن تكون عليه الكلمة قبل التغيير، أو هو الصورة المجرّدة للكلمة، وذلك من نحو أن نقول إنّ الأصل في "قال" /قَوَلَ/ وفي "رمى" /رَمَيَ/ وفي "مسّ" /مَسِسَ/، والأصل في النحو أو في الحكم النحويّ هو النظر إلى البنية العميقة للجملة أو التركيب، وذلك من نحو أن نقول "إن الجملة الاسميّة هي الجملة المبتدئة في الأصل باسم"، و"الجملة الفعليّة هي ما كانت في الأصل مبتدئة بفعل"، وهذا من شأنه أن يجعلنا نميّز بين الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، دون أن نقف عند الظاهر أو المنجز من الكلام.

وما يقال في الأصل يقال في مصطلحات كثيرة أخرى، وذلك من نحو مصطلح المعنى. والمعنى عموما هو المستفاد من الفهم، ويطلق هذا المصطلح على المعنى النحويّ، أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، مثلما يطلق على المعنى اللغويّ، والمعنى الاشتقاقيّ، والمعنى المفرد، والمعنى المركّب، والمعنى الأصليّ، والمعنى الطارئ أو الزائد.

ومن باب الالتباس أيضا قد تلتبس مصطلحات مثل الكلمة والحرف والاسم، إذ تطلق الكلمة على الكلمة المفردة والمركّبة، وتطلق على الخطبة والعبارة. ويطلق مصطلح الاسم على وحدات اسميّة كثيرة من نحو العَلم والعدد والضمير والظرف والإشارة والاستفهام والموصول واسم الفعل وغيرها، وقد يحتار النحاة ويختلفون في اسمية هذه الوحدة أو تلك، ويحتارون، ومن باب التصنيف، أين تحشر هذه الوحدة أو تلك، هل تدرج في باب الأسماء أو الأفعال أو الحروف؟ وقد تتداخل ولا ريب بعض الأسماء مع الأفعال وبشكل واضح، وذلك من نحو ما نجده في المشتقات، كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر. فهل هذه المشتقات دالّة على الاسميّة أو الفعليّة، علما أنها تستجيب لمتطلبات الاسميّة والفعليّة في الآن نفسه، وهي تقبل خصائص الاسم والفعل في آن واحد، إذ تقبل التعريف والتنوين، والإفراد والتثنية والجمع، وتقبل النداء والكثير ممّا يدخل على الاسم، وهي دالّة أيضا على الحدث، وتعمل عمل الأفعال، وهي تتضمّن سمة الزمن، وإن بدا هذا الزمن زمنا مطلقا.

وقد يلتبس الأمر كذلك إزاء مصطلح الصيغة، إذ تتعلّق الصيغة بالهيئة الخارجيّة للكلمة، كأن نتحدّث عن صيغة المصدر واسم الفاعل وكلّ المشتقّات، وأن نتحدّث عن صيغة التكسير والجمع والنسبة والتصغير، وأن نتحدّث عن صيغة الماضي والمضارع والأمر.

هذه أمثلة توحي بالالتباس ولا شكّ، وذلك لاختلاف المضامين المعبّرة عنها، وهي غيض من فيض وغيرها كثير، وكلّها تدعو إلى التأمّل وإعمال النظر فيما بين هذه المصطلحات من فويرقات قد تشي بمفاهيم مختلفة، ما يجعلها متداخلة ملتبسة، والفروق بينها ليست على غاية من الوضوح. والمصطلح مثلما أشرنا آنفا لا بدّ أن يكون واضحا ناصعا لا لبس فيه، وبأسمائها تعرف الأشياء.

٣ – اختلاف المعايير في انتقاء المصطلح :

إنّ انتقاء المصطلح ليس عملية هيّنة ولا سهلة، لأنّ لا بدّ له من منهج واضح. وهذا المنهج لا بدّ أن يكون متماسكا، حتّى لا تبنى الأشياء على متناقضات. ولا ننكر أنّ الكثير من المصطلحات النحويّة كثيرا ما نجد لها ما يبرّرها، وهي تنمّ عن حسن ذوق ولطف في التعامل وبراعة في وضع المصطلح. ومن ذلك وعلى سبيل المثال مصطلحات مثل مصطلح الحركة والسكون والضمّة والفتحة والكسرة. وهذا ممّا يمتّ بصلة إلى حركة الأشياء وسكونها، وباعتبار أنّ كلّ حركة تنافي السكون، وأن الجسم الواحد لا يمكن أن يكون متحرّكا وساكنا في الآن نفسه، وأن الحروف المقطّعة هي ساكنة في الأصل، ومن شأن الحركة أن تحرّكها. وأما بشأن الحركة وطبيعتها والحديث عن الضمّة والفتحة والكسرة، فهذا له صلة متينة له بأداء جهاز التصويت لهذه الحركات وبصفاتها. غير أن الأمر لا يخضع في الغالب لمثل هذه الأسباب في انتقاء المصطلح، فقد تختلط المعايير وتتفاوت، ما

يجعل المصطلحات المتقاربة أو المتوافقة لا يجمعها جامع، ومن ذلك وعلى سبيل المثال مصطلح أقسام الكلام، الاسم والفعل والحرف. فالاسم دالّ على معنى سواء كان ذاتيّا أو معنويّا، ودلالته تكون في ذاته، وجيء في تعريفه قول النحاة "الاسم ما دلّ على معنى مفرد" (١) أو قولهم "كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل من مضيّ أو غيره فهو اسم" (٢)، أو قولهم وبعبارة الزمخشريّ "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة من الاقتران" (٣). وكل هذه الأقوال تشير إلى مقوّمين أساسين يتحققان في الاسم، ألا وهما تحقّق المعنى الذاتيّ والخلوّ من الزمن. هذان الشرطان يتحقّق في الفعل أحدُهما وينتفي الآخر، إذ الفعل كلمة أيضا وهي دالة على معنى، ألا وهو الحدث، وهي ملازمة للزمان، إذ لا بدّ لكل فعل من أن يتحقّق في زمان معيّن. ويقول ابن يعيش في هذا الصدد "الفعل كلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان" (٤). وبهذا المعنى ألا يمكن عدّ الفعل دليلا لسانيّا يحتاج إلى مدلول؟ وإذا ما اعتبرنا الفعل دليلا لسانيّا ألا يمكن عدّه بدوره اسما ينطبق على مسمّى؟ أي اسما يعيّن الأشياء أو الأفعال ويسمّيها؟

(١) ابن السرّاج: الأصول في النحو ص ٣٧
(٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ج ١ ص ٥٣
(٣) ابن يعيش: شرح المفصّل ج ١ ص ٢٢
(٤) المرجع نفسه ج ٧ ص ٢

وممّا لا يخفى أن المعنى المستفاد من الفعل على ما هو بيّن في التقليد النحويّ هو الحدث، وذلك من نحو ضرب وكتب وقرأ وخرج وما شابهها، ولكن هل أمثلة من نحو حزن وفرح وتألم وهي كثيرة، هي دالة على حدث حقا؟

إن المعايير المعتمدة في انتقاء المصطلح كثيرة في الحقيقة. وفيها ما يرجع إلى وحدة المعنى أو الدلالة، وفيها ما يرجع إلى الجوانب الحسّيّة أو بالأحرى الجوانب المعنويّة الحسّيّة على غرار ما أشرنا إليه أعلاه بشأن الحركات، وفيها ما يتعلّق بالوظيفة النحويّة كالفاعل ونائب الفاعل، وفيها ما يتعلّق بالرتبة والمحلّات التركيبيّة، من نحو أن نتحدّث عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

ومن الملاحظ أنّ في الكثير من المصطلحات النحويّة تغيب المعايير الموحَّدة، فيصبح المصطلح، في دائرة المصطلحات المتقابلة أو الضيّقة، لا ينسجم مع غيره من المصطلحات الأخرى. وللتدليل على ذلك نشير إلى مصطلح حروف المعاني، وذلك في مقابل حروف المباني، أي حروف الهجاء. فقد تتقابل حروف الجرّ مثلا مع حروف النصب أو الجزم، وهذا لا اعتراض عليه، ولكنّها لا تتوافق مع حرف التأكيد أو النفي أو الاستدراك أو الاستفهام مثلا، لأن الأولى تحيل على الأثر الإعرابيّ باعتبارها عاملة، في حين أن الثانية تحيل على المعنى كالتأكيد وغيره. وقد تتوافق حروف التأكيد والاستفهام والنفي مع حروف العطف أو الاستئناف من حيث المعنى، ولكنّها تختلف عنها في أنّ حروف

العطف لا ترجع إلى المعنى وحده، وإنّما ترجع إلى الترتيب أيضا، وذلك في مستوى الجملة أو التركيب.

ومن هذا الباب أيضاً نشير إلى مكوّنات الجملة في الجملة الفعليّة والاسميّة. وإن بدت الجملة الفعليّة على قدر من التوافق، فإن الجملة الاسميّة هي بخلاف هذا وهو أبعد ما يكون عن التوافق في التسميَة أو المصطلحات المتعلّقة بها. ومن المعلوم أنّ الجملة الفعليّة تتكوّن من فعل وفاعل ومفاعيل. ولا شكّ أن كلّ هذه المكوّنات ترجع إلى مرجعيّة واحدة، وذلك بالنظر إلى الحدث ومن قام بالحدث، وما يتعلق بالحدث من مفاعيل أو متمّمات، حتّى وإن كان النقد يمسّ لا محالة مفهوم الفاعل ونائب الفاعل والمفاعيل كلّها، ذلك أنّ الفاعل ليس هو الذي يقوم بالفعل في كلّ الحالات، ويكفي أن نشير في هذا المضمار إلى أمثلة كثيرة من نحو "مات الرجل"، و"سقط الجدار"، و"انكسر الكأس"، وغيرها، والفاعل في الأمثلة المذكورة أبعد ما يكون عن أن يقوم بالفعل.

وفي مقابل الجملة الفعليّة، تتكوّن الجملة الاسميّة من جهتها من مبتدأ وخبر، والظاهر أن المكوّنين المذكورين باعتبارهما مصطلحين متلازمين لا يتناسبان، لأن الأوّل يحيل على الرتبة أو التركيب، في حين أن الثاني يحيل على الخبر والإخبار، والاصطلاح يقضي أن تكون المرجعيّة والمعايير المعتمدة واحدة، وذلك بأن ننظر إمّا إلى الجانب التركيبيّ أو الجانب الإخباريّ المقاميّ.

ومن هذه المصطلحات التي تتفاوت فيها المعايير والتي تخلق بلبلة وعدم انسجام في إدراك المصطلح وفهمه مصطلح الصيغة الذي سبق أن أشرنا إليه، وهو يتعلّق على وجه التحديد بصيغة الفعل أو صيغ الماضي والمضارع والأمر. وبقليل من إعمال النظر نتبين أن مصطلح الماضي يحيل على الزمن الماضي. وليست صيغة الماضي ما يحيل على الزمن الماضي وحده، وإنّما ومن باب الإشارة توجد مكوّنات أخرى تشير إلى هذا، وذلك من نحو "لم" مع الفعل المضارع، ومن نحو كان وبات وغدا وما يتبعها. وصيغة الماضي بدورها لا تشير دائما وأبدا وفي كل الحالات إلى الزمن الماضي، وإنّما قد تحيل على أزمنة أخرى، من نحو الزمن المستقبل في حالة الدعاء، من نحو أن نقول "عافاك الله" أو "رحمك الله" وغير ذلك.

وإن كانت صيغة الماضي تحيل على الزمن وأساسا الزمن الماضي، فإن صيغة المضارع لا تحيل على الزمن، وإنّما هي تحيل على الإعراب، ولا علاقة في الحقيقة بين الزمن والإعراب، وما سُمّي المضارع مضارعا إلا لمضارعته الأسماء. وتبرير هذه المضارعة التي يجيء بها النحاة هي بحاجة إلى كثير من النقاش، لأنّها قائمة على تبريرات واهية أو غير مقنعة، وهي والحقّ يقال لا تصمد كثيرا أمام بديهة العقل وقوّة حجّة البرهان.

وفي التصوّر ذاته لا تختلف صيغة الأمر عن صيغة الماضي والمضارع، لأن الأمر هو من باب الطلب، وهو لا يختلف عن

جملة من المقولات المتعلقة بأوجه الكلام، وذلك من نحو النفي والاستفهام والشرط وغيرها.

وتظلّ هذه الصيغ في الفعل تثير إشكالات في ضبط المعايير المعتمدة في إنشاء المصطلح، ولعلّ هذا ما دعا بعض النحاة، في ضرب من التعسّف، إلى الربط بين صيغة الماضي والزمن الماضي، وصيغة المضارع بالحال أو الزمن الحاضر، وصيغة الأمر بالزمن المستقبل.

وكلّ هذا في اعتقادنا بحاجة إلى مزيد ضبط في المعايير المعتمدة في انتقاء المصطلحات التي تدخل في نطاق دائرة واحدة من نحو مصطلح الصيغة الذي كنا بصدد معالجته. ويظلّ المعيار الأفضل والحالة هذه هو المعيار اللغويّ، طالما نحن نعمل في نطاق هذا الاختصاص، واللغة قد تعود إلى المستويات اللغويّة الشائعة، والمتمثلة في الأصوات المبنيّة على الحسّ، وفي التركيب ودرجته والرتبة أو المواضع، وفي الأبنية الصرفيّة المختلفة، فضلا عن المعنى في كلّ الحالات.

هذه بعض ملامح المصطلح النحويّ العربيّ القديم، أردنا من خلالها أن نبيّن قيمة المصطلح وأهميّته في الدرس النحويّ، وفي تحليل اللغة وتوصيفها. وبالنظر إلى ما يتّسم به المصطلح من هنات أو عيوب كنّا قد أشرنا إلى بعضها، فإنّنا ندعو إلى النظر أو إعادة النظر في الجهاز الاصطلاحيّ النحويّ القديم، بغاية نقده وتطويره وفق مناهج لسانيّة حديثة، ليجدّد نفسه ويكتسب حيويّة جديدة تجعله يتلاءم والتصوّرات العلميّة والمعرفيّة الحديثة.

المراجع :

- الأستراباذي (رضيّ الدين): شرح الكافية لابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط ٢ منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ١٩٩٦.
- بوقرّة (نعمان): "صناعة المصطلح عند الفارابي"، اللّسان العربيّ، مكتب تنسيق التعريب، العدد٥٥/٥٦ الرباط ، ديسمبر٢٠٠٣.
- بيجوان (هنري) وتوارون (فيليب): المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت ديسمبر٢٠٠٩.
- الجرجانيّ (علي بن محمد الشريف): معجم التعريفات، تحقيق محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة (د.ت).
- حسن (عبد العزيز محمّد): "المصطلح العلمي عند العرب . تاريخه ومصادره"، اللسان العربيّ، مكتب تنسيق التعريب ، العدد٥٤ الرباط ديسمبر ٢٠٠٢.
- الزجّاجيّ (أبوالقاسم): الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط.٤ بيروت ١٩٨٢.

- ابن السرّاج (أبوبكر): الأصول في النحو، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ .
- السيرافيّ (أبو سعيد): شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠.
- الطويل (السيد رزق): الخلاف بين النحويّين، الفيصليّة، مكّة المكرّمة ١٩٨٤.
- عبد الغنيّ (أحمد عبد العظيم): المصطلح النحويّ. دراسة نقديّة تحليليّة، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠١٤.
- عبد الواحد (عبد الحميد): الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ ، مكتبة علاء الدين صفاقس – تونس ٢٠٠٤.
- عبد الواحد (عبد الحميد): من أصول التصريف. شرح التصريف الملوكيّ، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس، صفاقس تونس٢٠١٠.
- كابد (محمود إبراهيم): "المصطلح ومشكلات تحقيقه"، اللسان العربيّ، مكتب تنسيق التعريب، العدد٥٥/٥٦ الرباط ديسمبر٢٠٠٣.
- اللبديّ (محمد سمير نجيب): معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، مؤسّسة الرسالة بيروت، ودار الفرقان عمان ١٩٨٥.

- مهدي (محمد مناف): " المصطلح العلميّ العربيّ قديما وحديثا"، اللسان العربيّ، مكتب تنسيق التعريب، العدد٣٠ الرباط ١٩٨٣.
- ابن يعيش (موفّق الدين): شرح المفصّل للزمخشريّ، دار صادر بيروت (د.ت).

* POLGUERE, (Alain): "Terminologie grammaticale et lexicale", in REPERE – Recherches en didactique du Francais langue maternelle, n0 49 Paris 2014.

* Wikipedia, Encycopedie Libre: "La terminologie"